

منطقه تنظيم مدينه نابلس

يعلن للعموم : وفقاً لأحكام المادة (١٨) (٢) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لسنة ١٩٥٥ ، ان نسخة من المشروع المعروف بتنظيم الهيكل رقم ٦٢/١٣ - المقدم من لجنة التنظيم والبناء المحلية بنابلس - الثقافي بتنظيم درج في الجبل الشمالي بعرض ثلاثة امتار تسهيلاً لمرور الاهالي الى دورهم وربط الشارعين الشمالي والجنوبي بعضها ببعض ، ولما يتطلب تقدم المدينة من الناحيتين العمرانية والاقتصادية ، مع الحارطة المتعلقة به ، قد اودعت في مكتب لجنة التنظيم والبناء المحلية في بلدية نابلس .

ويباح الاطلاع على المشروع ، مع الحارطة المتعلقة به بلا رسم ، ويحق لدوى الشأن في الاراضي والأبنية والأماكن ، أو أية صفة أخرى ، ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة التنظيم والبناء المحلية خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية .

١٩٦٣/١/١٣

متصرف لواء نابلس المتسدد

ورئيس لجنة التنظيم والبناء الاوائية بنابلس

(لطفى المغربي)



الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٧ شوال سنة ١٣٨٢ هـ الموافق ٢ آذار سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٦٦٩

الفرس

صفحة

٢٠٦	قانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون التقاعد المدني
٢٠٧	قانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون البلديات
٢٠٨	قانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي
٢٠٩	نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٣ نظام بلدية رام الله المعدل
٢١٠	نظام رقم (١١) لسنة ١٩٦٣ نظام رسوم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة وامتحان الشهادة الاعدادية العامة واجور المشرفين عليها
٢١٤	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم (٤٣ و ٢)



هذا من الله على

نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل باضافة عبارة (ومؤسسة الاقراض الزراعي) بعد عبارة (المصرف الزراعي الواردة في الفقرة (ب) منها .

١٩٦٣/٢/١٤

الحسين بن طلال

وزير	قاضي	رئيس
الانشاء والتعمير وزير	القضاة ووزير الشؤون	الوزراء ووزير
دولة لشؤون الرئاسة	الاجتماعية والعمل	الدفاع
عبد القادر الصالح	ابراهيم قطان	وصفي التل
وزير	وزير	وزير
الاشغال العامة	المالية والجمارك	الخارجية
محمد اسماعيل	عز الدين المقي	حارم نسية
وزير الداخلية والشؤون	وزير	وزير التربية والتعليم
البلدية والقروية	العدلية	وزير دولة لشؤون الرئاسة
كمال الدجاني	حنا خلف	عبد الوهاب الحجابي
وزير	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة	وزير
الزراعة	لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات بالوكالة	الصحة
فاسم الريماوي	خليل السالم	صبيحي امين عمرو

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون الموقت رقم (٢٥) قانون معدل لقانون البلديات المنشور في العدد ١٦٢٧ من الجريدة الرسمية الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكلا المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون الموقت رقم (٢٥) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
رئيس الوزراء
وصفي التل

نموذج السيرة الذاتية للملكة المغربية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة الثامنة من القانون الاصيل على النحو التالي :-

١ - مدة دورة المجلس اربع سنوات اعتباراً من تاريخ تسلمه مهامه بمقتضى المادة (٣٢) من هذا القانون ، ويجوز حل المجلس قبل انتهاء مدة دورته وتعيين لجنة تقوم بمقام المجلس المنحل لمدة لا تزيد على ستة اشهر يجري خلالها انتخاب المجلس الجديد وذلك بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الداخلية مع بيان الاسباب الموجبة ، ولا يكون قرار الحل خاضعاً لأي طريق من طرق الطعن .

١٩٦٣/٢/١٤

الحسين بن طلال

وزير الداخلية	وزير العدلية	وزير المالية	رئيس الوزراء
كمال الدجاني	حنا خلف	عز الدين المقي	وصفي التل

هكذا من الأصول

محرر السيد الفقير من الملكة للفردانية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم « ٦ » لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ الذي يسمى فيما بعد بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية اليها . -
« الا اذا كان المطلوب تسجيله وقفنا ذريا فتستوفي عنه رسما خاصا مبينا في الجدول الملحق المشار اليه آنفا »

تعديل جدول الرسوم الملحق بقانون تسجيل الاراضي

يعدل البند (٢٥) من الجدول بالشكل التالي . -

الرقم	نوع المعاملة	الرسوم
٢٥	انشاء الوقف	١٪ من القيمة المقدرة للوقف السري بشرط ان لا تقل عن دينسارين ولا تزيد عن عشرين دينسارا .

١٩٦٣/٢/١٤

محرر السيد الفقير من الملكة للفردانية الهاشمية

وزير المالية
عز الدين المفتي

رئيس الوزراء
وصلي التل

محرر السيد الفقير من الملكة للفردانية الهاشمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون الباديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٢/١١
نامر بوضع النظام الاتي : -

نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٣

نظام بلدية رام الله المعدل

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام بلدية رام الله لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٦٠) من النظام الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -
أ - عن حمولة سيارة مجهزة بمضخة لا تقل سعتها عن اربعة امتار مكعبه (دينار واحد) داخل المدينة

محرر السيد الفقير من الملكة للفردانية الهاشمية

١٩٦٣/٢/١١

وزير الانشاء والتعمير ووزير	قاضي القضاة ووزير الشؤون	رئيس الوزراء
دولة لشؤون الرئاسة	الاجتباة والعمل	وزير الدفاع
عبد القادر الصالح	ابراهيم قطان	وصلي التل
وزير	وزير	وزير
الاشغال العامة	المالية والجهازك	الخارجية
محمد اسماعيل	عز الدين المفتي	حازم نسيه
وزير الداخلية والشؤون	وزير	وزير التربية والتعليم
البلدية والقروية	العدلية	وزير دولة لشؤون الرئاسة
كمال الدجاني	حننا خلف	عبد الوهاب الحسائي
وزير	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون	وزير
الزراعة	الرئاسة ووزير المواصلات بالوكالة	الصحة
قاسم الرجاوي	خليل السالم	صبيح امين عمرو

هكذا من الأشغال

نظام رسوم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة وامتحان الشهادة الاعدادية العامة واجور المشرفين عليها

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٢/١١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١١ لسنة ١٩٦٣

نظام رسوم الاشتراك

في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة وامتحان الشهادة الاعدادية العامة واجور المشرفين عليها

صادر بمقتضى المادة (٤٢) من قانون المعارف العام لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رسوم الاشتراك في امتحاني شهادة الدراسة الثانوية العامة والشهادة الاعدادية العامة واجور المشرفين عليها لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون رسوم الاشتراك في الامتحانات المذكورين كما يلي :-

أ - رسم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ثلاثة دنائير ولا يعفى من دفعه احد .

ب - رسم الاشتراك في امتحان الشهادة الاعدادية العامة دينار واحد ومئتان وخمسون فلساً ولا يعفى من دفعه احد .

ج - يدفع الرسم المشار اليه في كل من الفقرتين (أ و ب) لقاء وصول رسمي ولا يرد بعد دفعه بأي حال .

د - يدفع المشترك الناجح في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة مبلغ (٥٠٠) فلس رسماً لاصدار شهادته وكشف علاماته لقاء وصول رسمي .

هـ - يستوفى رسم مقداره ثلاثة دنائير عن اصدار شهادة جديدة للدراسة الثانوية العامة بدلا من شهادة تالفة بشرط إبراز الشهادة التالفة .

و - يدفع المشترك الناجح في امتحان الشهادة الاعدادية العامة مبلغ (١٠٠) فلس رسماً لاصدار شهادته لقاء وصول رسمي .

ز - يدفع الطالب الناجح في امتحان شهادة الدراسة الثانوية رسماً مقداره (١٥٠) فلساً عن اصدار كل كشف بعلاماته بعد الكشف الاول المذكور في الفقرة (د) لقاء وصول رسمي .

المادة ٣ - تكون اجور المشرفين على اعمال الامتحانات المشار اليها على الوجه التالي :-

أ - يعطى كل عضو من اعضاء لجنة الامتحانات العليا في الوزارة مكافأة قدرها (٣٠) ديناراً .

ب - يعطى كل من رئيس قسم الامتحانات في الوزارة وكل واحد من مساعديه وكل من الكتبة الدائمين للقسم في الوزارة مكافأة مقدارها (٤٠ ٪) من الراتب الاساسي لكل منهم لمدة ستة اشهر لقاء عملهم الاضافي المتواصل طيلة هذه المدة .

ج - تعطى هيئة محاسبة الامتحانات العامة في الوزارة المؤلفة من محاسبي وزارة التربية والتعليم ومندوبي وزارة المالية وديوان المحاسبة مبلغ (٢٠) فلساً عن كل طالب مشترك في الامتحانين ويوزع عليهم المبلغ بقرار من لجنة الامتحانات العليا وذلك لقاء قيام هيئة المحاسبة بجميع العمليات المالية المتعلقة بالامتحانين .

د - يعطى موظفو المستودعات في الوزارة مبلغ (١٠٠) دينار يوزع عليهم بقرار من لجنة الامتحانات العليا وذلك لقاء عمليات اعداد القراطيس اللازمة للامتحانين وتوزيعها وخزنها .

هـ - يعطى الطابعون في الوزارة مبلغ (١٠٠) دينار يوزع عليهم بقرار من لجنة الامتحانات العليا لقاء قيامهم بطبع ما يتعلق بالامتحانين من جداول وقرارات وبيانات .

و - يعطى ناسخو الامتحانات في الوزارة مبلغ (٥٠) ديناراً لقاء نسخ ما يطبع للامتحانين .

ز - يعطى موظفو الصادر مبلغ (٣٠) ديناراً يوزع عليهم بقرار من لجنة الامتحانات العليا عن عملهم الاضافي في اصدار جميع التقارير المتعلقة بالامتحانين .

ح - يكون مفتش التربية والتعليم في اللواء مديراً للامتحانين في لوائه ويقوم بجميع الاعمال التي ينظمها قسم الامتحانات بالوزارة ويساعده في ذلك احد مساعديه (باستثناء لواء معان) ورئيس الديوان والكتاب المختص بشؤون الامتحانات في اللواء ومحاسب المكتب، وتكون اجور كل من هؤلاء كما يلي :

١ - يعطى مدير الامتحان باللواء (٢٠) فلساً عن كل مشترك في الامتحانين من لوائه بحيث لا يزيد ما يتقاضاه عن ٦٠ ديناراً ولا يقل عن ١٥ ديناراً .

٢ - ينال مساعد مدير الامتحانات في اللواء (١٠) فلسات عن كل مشترك في لوائه بحيث لا يزيد ما يناله عن (٣٠) ديناراً ولا يقل عن ١٠ دنائير .

٣ - ينال كل من رئيس الديوان والكتاب المختص والمحاسب مبلغ (١٠) فلسات عن كل مشترك في الامتحانين من اللواء ولا يزيد ما يخاله الواحد عن (٢٥) ديناراً ولا يقل عن (٥) دنائير .

ط - يعطى مبلغ اربعة دنائير عن كل ساعة من ساعات امتحان اي مبحث لكل مشترك في وضع الاسئلة لكل من الامتحانين وتزيد الاجرة بهذه النسبة وعلى واضع الاسئلة الاشراف على طبعها وتغليفها وختمها على النحو الذي يقرره قسم الامتحانات في الوزارة .

هكذا من الله على

١ - يعطى كل رئيس من رؤساء قاعات الامتحانات مبلغ (٤٥٠) فلساً عن كل ساعة من ساعات الامتحان التي يقوم فيها بالاشراف على المراقبة .

٢ - يعطى كل مراقب من مراقبي الامتحانات اجرا قدره (٣٥٠) فلساً عن كل ساعة من ساعات الامتحان التي يقوم فيها بالمراقبة . ويكون عدد المراقبين بمعدل مراقب واحد لكل خمسة عشر مشتركاً في الامتحان الثانوي ولكل عشرين مشتركاً في الامتحان الاعدادي .

٣ - يعطى كل رئيس من رؤساء لجان تصحيح الامتحانات (٤٠٠) فلس عن كل ساعة من ساعات التصحيح .

٤ - يكون اجر تصحيح اوراق كل من الامتحانات بمعدل (٤٠) فلساً عن كل ورقة تكون مدة امتحانها ساعة واحدة . ويزيد المبلغ بهذه النسبة ويوزع المبلغ على المصححين على ضوء تقرير رئيس لجنة التصحيح .

٥ - يعطى كل من الكتبة الاضافيين الذين يعينون مؤقتاً للعمل في تسجيل المعلومات واعداد الكشوف وطباعة الاسئلة ونسخها دينار واحد عن كل يوم من ايام العمل .

٦ - يعطى كل آذن ممن يعملون في الخدمة اثناء اوقات الامتحانات مبلغ (٥٠٠) فلس يومياً ويكون عدد الاذنة بمعدل اذن واحد لكل ٥٠ مشتركاً في الامتحانات .

٧ - يعطى كل آذن ممن يعملون في الخدمة في قاعات تصحيح اوراق الامتحانات واخراج النتائج مبلغ (٥٠٠) فلس عن كل يوم من ايام العمل .

٨ - يعطى كل حارس من حراس قاعات الامتحانات واماكن التصحيح وطباعة الاسئلة او حياً تكون الحراسة ضرورية مبلغ (٥٠٠) فلس عن كل ليلة يكلف فيها بالحراسة .

٩ - يقدر وزير التربية والتعليم بتنسيب من لجنة الامتحانات العليا المكافأة التي يستحقها كل من يكلف ببذل جهد خاص يتعلق بالامتحانات باستثناء من ورد ذكرهم في البنود السابقة على ان لا يزيد مجموع الاتفاق تحت هذا البند على (٣٠٠) دينار في العام الواحد .

١٠ - يعطى مبلغ (٦٠) فلساً لقاء اعداد الشهادة الاعدادية العامة او الشهادة الثانوية العامة وكتابتها بالخط الذي يقرره قسم الامتحانات وتدقيقها ومراجعة اوراقها . ويوزع المبلغ بين من يقوم بالاعداد وبين الخطاط بقرار من لجنة الامتحانات .

١١ - يعطى كل من يستخدم في اعمال الامتحانات خارج مركز عمله الاصلي اجور السفر والمساومات كاملة عن جميع الليالي التي يقضيها في هذه المهمة بالنسبة المحددة في نظام الانتقال والسفر بالاضافة الى الاجور التي يستحقها بموجب احكام هذا النظام .

المادة ٤ - يلغى هذا النظام التعليمات والانظمة الخاصة برسوم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة والشهادة الاعدادية العامة واجور المشرفين عليها التي كان معمولاً بها سابقاً .

١٩٦٣/٢/١١

أحمد بن طلال

وزير الانشاء والتعمير ووزير دوله لشؤون الرئاسة	قاضي القضاة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل	رئيس الوزراء
عبد القادر الصالح	ابراهيم قطان	وصفي التل
وزير الاشغال العامة	وزير المالية والجمارك	وزير الخارجية
...	عز الدين المفتي	حازم نسيبة
وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير الزراعة
كمال الدجاني	حنا خلف	عبد الوهاب المجالي
وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني ووزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير المواصلات بالوكالة	وزير الصحة
قاسم اليماني	خليل السام	صبيح امين عمرو

هذا من الأصول

قرار رقم (٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٢/١٠/١٥ رقم ١٥٥٠٩/١٨/٢٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ ونظام التقاعد لبلدية الخليل لسنة ١٩٤٥ وبيان ما اذا كان جاني البلدية في الضفة الغربية الذي يتقاضى راتباً مقطوعاً مع العائلات الشخصية يخضع عند انتهاء خدماته للنظام الاول ام للنظام الثاني المشار اليهما . ويفرض انه يخضع لاحكام نظام التقاعد لبلدية الخليل المشار اليه هل تضاف العلاوة الشخصية الى الراتب عند احتساب راتب التقاعد او المكافأة ؟ . وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية المؤرخ ١٩٦٢/١٠/١ رقم ٦٠٧٥/١/٦٦/٢١ وتديق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان هذا الديوان كان اصدر قراراً بتاريخ ١٩٦١/٧/١٢ رقم ٥ فسر فيه احكام نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ وقرر بان احكام هذا النظام لا تسري على موظفي البلديات في الضفة الغربية غير المصنفين . كما انها لا تسري على الموظفين المصنفين الا اذا اختاروا ذلك خلال ستة اشهر من تاريخ نفاذ هذا النظام بطاب كتابي يقدمونه الى رئيس البلدية .

وبما ان الجاني المطاوب تفسير النصوص المذكورة من اجل تحديد حقوقه التقاعدية هو موظف غير مصنف فان التفسير المشار اليه يشمل وبذلك لا يكون خاضعاً لاحكام هذا النظام .

٢ - اما فيما يتعلق بنظام التقاعد لبلدية الخليل لسنة ١٩٤٥ فان هذا النظام قسم موظفي البلديات الى قسمين : الاول : الموظفون الذين يعتبرون تابعين للتقاعد وهم الذين تدرج اسمائهم في ملاك الوظائف التقاعدية لبلدية البلدية بموجب قرار من مجلس البلدية وموافقة حاكم اللواء عملاً بالمادة الثانية من هذا النظام . الثاني : الموظفون الذين يشغلون وظيفة غير تقاعدية .

فان كان الموظف تابعاً للتقاعد لدخوله ضمن نطاق التسم الاول فان راتبه التقاعدي او المكافأة التي تخصص له يجب ان تحسب على اساس الراتب والعلاوة الشخصية معاً كما نصت على ذلك المادة الاولى من ذيل النظام المذكور التي اوجبت اتخاذ (العائدات التقاعدية) اساساً لحساب راتب التقاعد وقد عرفت المادة الثانية من النظام عبارة (العائدات التقاعدية) بانها تشمل الراتب والعلاوة الشخصية معاً ، اما اذا كان الموظف يشغل وظيفة غير تقاعدية عند انتهاء خدماته فانه يستحق مكافأة عند توفر الشروط المنصوص عليها في المادة ١٢ من الذيل المشار اليه التي نصت على ان مثل هذا الموظف يمنح مكافأة بمعدل راتب اسبوع واحد كل سنة من سني خدمته على ان لا تتجاوز المدة التي يمنح المكافأة عنها خمس عشرة سنة . وحيث لم يرد في النظام المذكور او الذيل الملحق به اي نص يوجب حساب هذه المكافأة على اساس (العائدات التقاعدية) اي الراتب والعلاوة الشخصية كما هو الحال بالنسبة للموظفين التابعين للتقاعد فان الراتب الاساسي هو الذي يتخذ اساساً لحساب المكافأة التي تخصص للموظفين الغير تابعين للتقاعد . هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر ١٩٦٢/١/٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الداخلية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص
لشؤون البلديات	لوزارة المالية		رئيس محكمة التمييز	
غالب طوقان	جمال الحسن	الياس غوري	موسى الساكت	علي مسبار

قرار رقم (٣)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٢/٩/٥ رقم ١٢٩٠٧/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام نظام ضريبة المعارف رقم ١ لسنة ١٩٥٦ وبيان ما اذا كان الموظفون الذين يعينون من قبل لجنة ضريبة المعارف ويتقاضون رواتبهم من صندوق ضريبة المعارف بمقتضى المادتين الخامسة والسادسة من هذا النظام يعتبرون من الموظفين الخاضعين لنظام الموظفين واحكام قانون التقاعد المدني لسنة ١٩٥٩ ام انهم يعدون مستخدمين ويخضعون لاحكام قانون العمل .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير التربية والتعليم المؤرخ ١٩٦٢/٩/٦ وكتاب رئيس ديوان المحاسبة ورئيس ديوان الموظفين المرفقين به وتديق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان المادة الخامسة المعدلة من نظام ضريبة المعارف رقم ١ لسنة ١٩٥٦ تنص على ما يلي :
(تنفق الضريبة على انشاء ابنية المدارس أو استئجارها أو صيانتها أو تأثيثها أو تأديسة رواتب المعلمين والمعلمات والاذنة والجباه والموظفين والآخرين والتفقات الاخرى على ان يجري ذلك بمعرفة لجان تسمى لجان ضريبة المعارف الخ .

٢ - ان المادة السادسة منه تنص على ما يلي (يعين الموظفون المذكورون في المادة الخمسة من هذا النظام بقرار من لجنة ضريبة المعارف على ان تراعى في ذلك الأنظمة الحكومية المتعلقة بالنقص الطبي وتعين الرواتب والعلاوات .

٣ - ان المادة الثالثة من نظام الموظفين المدنيين رقم ١ لسنة ١٩٥٨ عرفت كلمة (الموظف) بانه كل شخص ذكر او انثى يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مصنفة او غير مصنفة داخلية في احد ملاكات الدولة او في ملاكات الدوائر والمؤسسات الاخرى التي تقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا النظام عليهم وكل شخص يعين بعقد بموجب احكام هذا النظام .

ومن هذه النصوص يتضح ان الموظفين الذين يعينون من قبل لجنة ضريبة المعارف لا يعتبرون موظفين بالمعنى المنصوص عليه في المادة الثالثة من نظام الموظفين المدنيين للسببين التاليين :

١ - لأن وظائفهم غير داخلية في احد ملاكات الدولة او ملاكات الدوائر والمؤسسات التي تقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا النظام عليهم ، وانما هم يتقاضون رواتبهم من صندوق خاص هو صندوق ضريبة المعارف .

ب - لانهم لا يخضعون لاحكام انظمة الموظفين الا فيما يتعلق بمسائلين فقط :

الاولى - وجوب فحصهم طبياً قبل تعيينهم لتقرير مدى لياقتهم الصحية .

الثانية - وجوب تحديد رواتبهم وعلاواتهم وفق القواعد المبينة في النظام المذكور .

وحيث ان الموظف الذي يخضع لاحكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ حسبما عرفت المادة الثانية من هذا القانون هو الموظف الاردني المصنف السذي يتقاضى راتبه من الميزانية العامة او اي موظف او مستخدم آخر نصت القوانين والانظمة الاخرى انه تابع للتقاعد على حساب الخزائنة العامة .

هذا من المجلد

وحيث ان موظفي ضريبة الماراف لا يدخلون في نطاق هذا التعريف لانهم ليسوا من موظفي الدولة المعنيين من جهة ولانه لم يرد نص في نظام ضريبة الماراف على انهم تابعون للتقاعد .

فاننا نقرر ان هؤلاء الموظفين لا يخضعون لاحكام قانون التقاعد المذكور ولا لانتظمة الموظفين الا فيما يتعلق بالمسائلين المشار اليها آنفاً وانما يخضعون لاحكام قانون العمل .

صدر ١٩٦٣/١/٢٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
عضو ندوب وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
رئاسة الوزراء	شكري المهدي	الباس خوري	موسى الساكت	علي مسبار

قرار رقم (٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٢/٥/١ رقم ٥٤١٣/١٠/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام المادتين ١٣٠ و ١٣١ من نظام الموظفين المدنيين رقم السنة ٩٥٨ وبيان ما اذا كانت المكافأة او التعويض او الاجر الذي تدفعه اية هيئة او مؤسسة او شركة لاي موظف لقاء عمل كلف بتأديته يعتبر ايراداً للخزينة في كل حال ام ان ذلك لا يكون الا في حالات خاصة .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاشغال العامة المؤرخ ٩٦٢/٣/١٩ وكتاب رئيس ديوان المحاسبة المؤرخ ٩٦٢/٢/٦ والمخبرات المرفقة بهما وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا

١ - ان المادة ١٣٠ من نظام الموظفين المدنيين تنص على ما يلي (تعتبر اية مكافأة او تعويض او اجر تدفعه اية هيئة او مؤسسة او شركة لاي موظف لقاء عمل كلف بتأديته من مجلس الوزراء ايراداً للخزينة . ويعطى الموظف بقرار من مجلس الوزراء لقاء قيامه بذلك العمل او اية اعمال اخرى مكافأة على الأسس الآتية :

أ - ان لا تتجاوز هذه المكافأة مبلغ مائتي دينار في السنة .

ب - اذا كانت المكافأة لقاء عضوية الحكومة في مجلس ادارة شركة مساهمة فتمنح المكافأة بمقدار لا يتجاوز خمسة دنانير عن كل جلسة يحضرها الموظف وبشرط ان لا يزيد مجموع المكافآت في السنة عن المبلغ المبين في الفقرة (أ) السابقة .

٢ - ان المادة ١٣١ منه تنص على ما يلي (تستثنى من احكام المادة السابقة الاعمال الاضافية التي يتقاضاها الموظف بموجب قوانين وانتظمة خاصة .

ومن ذلك يتضح انه يشترط لاعتبار المكافأة او التعويض او الاجر الذي تدفعه اية هيئة او مؤسسة او شركة للموظف بمقتضى المادة ١٣٠ ايراداً للخزينة ان يكون الموظف قد كلف بتأدية العمل بقرار من مجلس الوزراء سواء اكان القيام بهذا العمل يتطلب من الموظف ان يباشره خلال اوقات الدوام الرسمي او بعدها ، اذ ان تأدية العمل على هذا الوجه لها حكم تأدية العمل الرسمي . ولهذا فان الموظف في مثل هذه الحالة لا يستحق من المكافأة او التعويض او الاجر سوى المبلغ الذي يقرره مجلس الوزراء على ان لا يتجاوز المائتي دينار في السنة ويستثنى من ذلك اجرة الاعمال الاضافية التي يتقاضاها الموظف بموجب قوانين وانتظمة خاصة فانها لا تعتبر ايراداً للخزينة .

وكذلك اذا لم يكن قيام الموظف بالعمل بتكليف من مجلس الوزراء بل كان بناء على اتفاق خاص بين الموظف والهيئة او المؤسسة او الشركة وكل ما فعله مجلس الوزراء بهذا الصدد هو السماح للموظف بتأدية العمل بعد اوقات الدوام الرسمي عملاً بالفقرة (ل) من المادة ٨٠ من نظام الموظفين التي لا تجيز للموظف ان يقبل اي عمل خارجاً عن اعماله الرسمية الا بتصريح من مجلس الوزراء فان المكافأة او التعويض او الاجر الذي يدفع الى الموظف لقاء تأديته هذا العمل يكون من حقه هو ولا يعتبر ايراداً للخزينة ، بما بلغ مقداره .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر ١٩٦٣/١/٢٨

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
عضو ندوب وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
رئاسة الوزراء	شكري المهدي	الباس خوري	موسى الساكت	علي مسبار

هذا من العمل